ومن المعاصرين الشيخ الغمارى([1])، والدكتور على جمعة المفتى السابق، والدكتور مصطفى زيد فقد ذهبوا إلى إنكار هذا النوع من النسخ "نسخ التلاوة دون الحكم"وساق هذا الفريق فى سبيل إثبات ذلك عدة أدلة هى على النحو التالى.

يقول الشيخ الغمارى (والأسباب التى اقتضت امتناع نسخ التلاوة هى:

١- أنه يستلزم البداء وهوظهور المصلحة فى حذف الآية بعد خفائها وهو فى حق الله محال.

٢- أن تغيير اللفظ بغيره أوحذفه بجملته إنما يناسب البشر لنقصان علمه، وعدم إحاطته، ولا يليق بالله الذى يعلم السر وأخفى [ولذا يقول الحداثى حسن

(١) عبد الله بن الصديق الغماري/ تـ ١٤١٣هـ/١٩٩٣مهو أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق بن أحمد بن قاسم الغماري الحسني الإدريسي الطنجي. ولد بمدينة طنجة سنة ١٣٢٨هـ ١٩١٠م، وينتسب إلى أسرة بن الصديق العالمة الشريفة، وهي أسرة إدريسية النسب. تلقى تعليمه الأولي بالزاوية الصديقية، ثم رحل سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م إلى فاس لاستكمال دراسته، ثم التحق بمصر فدرس بالجامع الأزهر سنة ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م، وأخذ عن عدد كبير من العلماء، من أمثال الشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ محمد بخيت المطيعي، وغيرهم، وحصل على إجازات عدد كبير من العلماء، كما حصل على شهادة العالمية للغرباء سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، وعلى الشهادة العالمية الأزهرية سنة١٣٦١هـ/١٩٤٢م، وتعددت نشاطاته العلمية بمصر، إلى أن رجع إلى المغرب عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. عمل الشيخ مدرساً للعلوم الشرعية بالجامع الأزهر بصفة تطوعية، وعينته وزارة الأوقاف المصرية مفتشاً للدروس التي تلقى في الصحيحين بمساجدها، وبعد عودته من مصر استقر بمدينة طنجة خطيباً بالزاوية الصديقية، ومدرساً للعلوم الشرعية بها، وأخذ عنه العدد الجم من طلبة العلم، ولم يبق قطر إسلامي إلا وله فيه تلامذة. انظر هذا الرابط على شبكة المعلومات الدولية http://www. almarkaz. ma/Article. aspx?C=

حنفى "ويجوز نسخ التلاوة دون الحكم من أجل صياغة أولية أكثر إبداعا([1]) "فهل هذا يجوز فى حق الله؟؟!!].

٣- أن ما قيل إنه كان قرآنا، ونسخ لفظه لانجد فيه أسلوب القرآن، و لا جرس لفظه

٤- أن منه ما يخالف أسلوب القرآن قال الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ....﴿٢﴾﴾([2]) قال العلماء قدمت الزانية فى الذكر للإشارة إلى أن الزنى منها أشد قبحا، ولأن الزنا فى النساء كان فاشيا عند العرب؛ لكن إذا قرأت الشيخ والشيخة إذا زنيا وجدت الزانى مقدما فى الذكر على خلاف الآية، وهذا يقتضى أن تقديم أحدهما كان مصادفة لا لحكمة، وهذا لا يجوز لأن من المقرر المعلوم أن ألفاظ القرآن الكريم موضوعة وضعا حكيما بحيث لو قدم أحدهم عن موضوعه أو أخر اختل نظام الآية([3]) هذه هى الأسباب التى دفعت الشيخ الغمارى إلى إنكار هذا النوع من النسخ "نسخ التلاوة دون الحكم"وهى كما ترى أسباب منطقية، يصعب دفعها وإبطالها يقول الدكتور مصطفى زيد (ولابد من وقفة هنا عند نوع للنسخ ذكره الأصوليون، واعتمدوا فيه على آثار لاتنهض دليلا له مع أن الآيتين اللتين تتتحدثان عن النسخ فى القرآن الكريم لا تسمحان بوجوده إلا على تكلف، ومع أنه يخالف المعقول والمنطق، ومع أن مدلول النسخ وشروطه لا تتوافر فيه، وهذا النوع هو منسوخ التلاوة باقى الحكم كما يعبر عنه الأصوليون([4])

---

(١) من النص إلى الواقع ج١ ص١٣٢مرجع سابق.

(٢) النور من الآية ٢.

(٣) ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، عبدالله بن محمد بن الصديق الغمارى، ص٢٤-٢٥ دار الإمام النووى، ط١ -٢٠٠٨م.

(٤) النسخ فى القرآن الكريم، ج١ ص٢٨٣ مرجع سابق.

ولكن ربما يقول قائل إن الفريق القائل بهذا النوع من النسخ قد استند إلى آثار وردت فى كتب الصحاح يجيب عن ذلك الدكتور مصطفى زيد فيقول: (وأما الآثار التى يحتجون له بها وهى تنحصر"فى آيتى رجم الشيخ والشيخه إذا زنيا، وتحريم الرضعات الخمس"فمعظمها مروى عن عمروعائشة (رضي الله عنهما). ونحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار عنهما بالرغم من ورودها فى الكتب الصحاح؛ فإن صحة السند لا تعنى فى كل الأحوال سلامة المتن!!([1]) ثم يقول (وبعض هذه الروايات، جاءت بعض العبارات التى لاتتفق ومكانة عمر ولاعائشة مما يجعلنا نطمئن إلى اختلاقها ودسها على المسلمين)([2]) والباحث وإن كان متفقا مع هذا الرأى إلا أننى لا أتفق مع رد النصوص لمجرد النظر فى المتن فقط دون النظر فى السند وقد تبين ولله الحمد أن كل الروايات الصحيحة التى تضمنت ما قيل إنه قرآن رفع رسما وحكما، أو رفع رسما وبقى حكما ليس منها رواية واحدة من كلام رسول الله (ﷺ)، بل كلها موقوفة على الصحابة، ومن ثم يجب إعمال القاعدة الذهبية التى أرساها الحافظ ابن حجر وهى (**أن كل ما نقل عن السلف كأبي بن كعب وبن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه**)([3]) إن الذى يتأمل **قوله** (ﷺ)« **أَلاَ إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَه**([4]) يجد أن هذا الحديث حجة فى هذا الباب فكل ماورد مما قيل إنه قرآن يحمل على أنه مثل القرآن أى أنه وحى ولكنه غير متعبد بتلاوته يقول الأديب الكبير مصطفى صادق الرافعى (وقد وردت روايات قليلة فى أشياء زعموا أنها كانت قرآنا ورفع، على أن

(١) النسخ فى القرآن الكريم، ج١ ص٢٨٣ مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٣) فتح البارى ج١٢ص١٥٥مرجع سابق.

(٤) رواه أبو داود باب لزوم السنة، وقال الشيخ الألبانى صحيح ج٤ ص٣٢٨ دار الكتاب العربى بيروت.

الرسول (ﷺ) كان يقرر الأحكام عن ربه إذا لم ينزل بها قرآن لأن السنة تأتى مأتاه؛ ولذلك قال (ﷺ) **(أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَه)** يعنى السنن وعلى هذا الحديث يخرج فى رأينا كل ما رووه مما حسبوه كان قرآنا فرفع وبطلت تلاوته على قلة ذلك إن صح؛ لأنه يكون وحيا وليس كل وحى بقرآن(١).

ويذهب الدكتور على جمعة إلى إنكار نسخ التلاوة والحكم، ونسخ التلاوة دون الحكم فيقول: (والقول بنسخ التلاوة، بل والحكم فى القرآن يفتح باب شر كبير من جهتين:

الأولى: القول بتحريف القرآن فيصبح ذلك حجة فى يد المبشرين للقول بتساوى القرآن مع المحرف من التوراة والإنجيل، وهذا مدخل تبشيرى قديم أشارإليه ابن حزم فى كتابه "الفصل"(٢).

الثانية: القدح فى إطلاقية القرآن، وأعنى بها أن القرآن صالح لكل زمان ومكان، ويخاطب جميع البشر فى كل الأحوال إلى يوم القيامة(٣) ولذا فإن القول بأنه لا يوجد نسخ للتلاوة دون الحكم هو القول الحرى بالقبول، وهو الأوفق لصيانة القرآن الكريم من عبث العابثين، وتطاول المتطاولين.

---

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعى، ص٤٣ دار الكتاب العربى، بيروت لبنان ط ٢-١٣٩٣هـ١٩٧٣م.

(٢) الفصل فى الملل والأهواء والنحل كتاب، للإمام: ابن حزم، ويعد كتابه هذا موسوعة كبرى فى علم مقارنة الأديان.

(٣) النسخ عند الأصوليين، د. على جمعة، ص ٧٢ بتصرف يسير، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ -٢٠٠٥م.

موقف الحداثيين من نسخ التلاوة دون الحكم

تذبذب موقف الحداثيين من القول بنسخ التلاوة دون الحكم فمنهم من منعه **كنصرحامد أبوزيد** حيث يقول تحت عنوان **النسخ وأزلية النص** (لم يناقش العلماء ماتؤدى إليه ظاهرة نسخ التلاوة، أوحذف النصوص سواء بقى حكمها أم نسخ أيضا [يقصد نوعى النسخ تلاوة وحكما، أوتلاوة فقط] من قضاء كامل على تصورهم لأزلية الوجود الكتابى للنص فى اللوح المحفوظ وإذا كان من الوحى نجوما جميعه فى أم الكتاب، وهو اللوح المحفوظ كما قال: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾(١) فإن نزول الآيات المثبتة فى اللوح المحفوظ ثم نسخها وإزالتها من القرآن المتلو ينفى هذه الأبدية المفترضة الموهومة(٢) وأنت ترى أن أبا زيد يظهر فى ثوب الناصح الشفوق على الأمة ولكن أقول فى الرد عليه.

١- كيف تجزم أن العلماء لم يناقشوا هذه المسألة ؟لقد ناقشوها وأوسعوها نقاشا، وقد ذكرت طرفا من ذلك عند بيان موقف علماء الأصول من قضية نسخ التلاوة دون الحكم، وأن هذا النوع من النسخ حسب الرأى الراجح عندى لاوجود له، لأن القائلين به لم يركنوا إلى دليل متواتر يثبت به قرآن.

٢- الأبدية أى أزلية النص القرآنى ليست مفترضة، ولا متوهمة إنما هى حقيقة فالقرآن فى عقيدة المسلمين كلام الله الذى نزل من علمه تعالى إلى اللوح المحفوظ ثم نزل إلى بيت العزة فى السماء الدنيا، ثم تتابع نزوله على النبى (ﷺ) بواسطة جبريل منجما حسب الوقائع والأحداث(٣) وبالتالى فإن أزلية القرآن ليست مفترضة ولا موهومة، إنما هى حقيقة ثابتة.

---

(١) الواقعة آية ٧٨-٧٩.

(٢) مفهوم النص دراسة فى علوم القرآن ص ١٣١.

(٣) انظر مباحث فى علوم القرآن، مناع القطان، ص ١٠٠ وما بعدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط٣-١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

ومنهم من قال به كطيب تيزينى حيث رأى فيه امتدادا لما يسميه هو باختراق النص القرآنى([1]).

ومهما يكن من شىء فإن الموقف الحداثى الذى يرى القول بنسخ التلاوة دون الحكم يروم الوصول من خلال إلى ذلك إلى أن القرآن كتاب لعبت به يد الزمن، وأنه لم يصلنا كاملا كما يدعى ذلك المسلمون ؟!!!

والموقف الحداثى الذى يرفض القول بالنسخ يروم من وراء ذلك إلى بيان أن النص القرآنى غير ملزم إلا لزمانه، وأن الأحكام تتغير بتغير الواقع؛ فالواقع عند الحداثيين هو الأصل، والنص تابع له أما فكرة النسخ عند المسلمين فهى تثبت سلطة النص بحيث لاينسخ النص السابق إلا نص لاحق.

أما الحداثيون فيرون فى الواقع مسوغا لنسخ النص، أو إلغائه([2]).

(١) انظر النص القرآنى أمام إشكالية البنية والقراءة، ص ٣٩٢وما بعدها مرجع سابق.

(٢) انظر الحداثة وموقفها من السنة، ص ٣٢٦ مرجع سابق.

المبحث الثالث

نسخ الحكم دون التلاوة

هذا هو النوع الثالث من أنواع النسخ وهو يعنى أن ينزل قرآن على النبى (ﷺ) فيتلوه على صحابته ثم يعملون بمقتضاه، وبعد ذلك يرفع الحكم ويبقى النص متلوا فى المصاحف وهذا النوع من النسخ بهذا المعنى أجمعت عليه الأمة يقول الإمام أبوبكر بن العربى: **(يجوز نسخ الحكم مع بقاء التلاوة إجماعا ويجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم عندنا خلافا للمعتزلة)**(١) وهكذا فإن هذا النوع من النسخ هوالمعنى عند القول بالنسخ إلا عند من ينكر النسخ أصلا ذلك أن هذا النوع وارد فى القرآن الكريم؛ فالآية المنسوخة ثبتت قرآنيتها بالتواتر ومازالت متلوة فى المصحف والآية الناسخة كذلك.

ومن الأمثلة الدالة على هذا النوع من النسخ مايلى

١- حبس الزانيات فى البيوت، والإيذاء باللسان والضرب للزناة كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعٗا مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ١٥ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا ١٦﴾(٢) فهاتان الآياتان نسخ حكمهما بقوله تعالى:

---

(١) المحصول فى أصول الفقه القاضى، أبوبكر بن العربى، ص١٤٦ تحقيق: حسين على اليدرى وآخرين، دار البيارق عمان ١٩٩٩م، وانظر مسلم الثبوت ج٢ ص٨٦، وانظر المنخول من تعليقات الأصول للإمام الغزالى ص٣٩٢ تحقيق: د. حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان ط٣ ١٤١٩هـ١٩٩٨م.

(٢) النساء آية ١٥-١٦.

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ....۝٢﴾(١)

(قال ابن عباس: كان الحكم كذلك، حتى أنزل الله سورة النور فنسخها بالجلد، أو الرجم. وكذا رُوي عن عِكْرِمة، وسَعيد بن جُبَيْر، والحسن، وعَطاء الخُراساني، وأبي صالح، وقتادة، وزيد بن أسلم، والضحاك: أنها منسوخة. وهو أمر متفق عليه)(٢).

٢- عدة المرأة المتوفى عنها زوجها كانت حولا بموجب قولـــــه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ....۝٢٤٠﴾(٣) ورد فى تفسير ابن كثير مانصه: **(قال الأكثرون: هذه الآية منسوخة بالتي قبلها وهي قوله: ﴿....يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ....۝٢٣٤﴾**(٤)(٥)

٣- التكليف بأن يثبت المجاهد أمام عشرة فى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۝٦٥﴾(٦) نسخ هذا الحكم بالآية التى تليها: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ

---

(١) النور من الآية ٢.

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم ابن كثير ج٢ ص٢٣٣ ومابعدها مرجع سابق.

(٣) البقرة من الآية ٢٤٠.

(٤) البقرة من الآية ٢٣٤.

(٥) تفسير القرآن العظيم ج١ ص٦٥٨ مرجع سابق.

(٦) الأنفال آية ٦٥.

ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾ (١) يروى ابن كثير **(عن ابن عباس في هذه الآية قال: كتب عليهم ألا يفر عشرون من مائتين، ثم خفف الله عنهم، فقال: {الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا} فلا ينبغي لمائة أن يفروا من مائتين(٢)**.

٤- تقديم الصدقة قبل الكلام مع النبى (ﷺ) كما فى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ (٣) نسخ هذا الحكم بالآية التى تليها: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣﴾﴾ (٤) يقول ابن كثير: **(فنسخ وجوب ذلك عنهم وقد قيل: إنه لم يعمل بهذه الآية قبل نسخها سوى علي بن أبي طالب، (رضي الله عنه)(٥)** وأنت ترى من خلال هذه الأمثلة أن هذا النوع من النسخ – نسخ الحكم مع بقاء التلاوة واقع لا محالة ولا سبيل لإنكاره، حيث إن الآيتين الناسخة والمنسوخة متواترتان، فهما فى رتبة واحدة، ومازالتا باقيتين فى المصحف يتعبد بتلاوتهما، فالآية حتى تنسخ لابد أن يثبت كونها آية متواترة أولا حتى تنسخ بآية متواترة، ومادامت كل الأخبار الصحيحة المنسوبة لبعض الصحابة أخبار آحاد فلا ترقى إلى رتبة المتواتر حتى يثبت بها قرآن. وليس فى نسخ الحكم دون التلاوة ما قيل إنه يستلزم البداء على الله حيث إن المولى سبحانه رفع تعلق المكلف بالحكم رحمة به، ولم

(١) الأنفال آية ٦٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم ج٤ ص٨٧ مرجع سابق.

(٣) المجادلة آية ١٢.

(٤) المجادلة آية ١٣.

(٥) تفسير القرآن العظيم ج٨ ص٥٠ مرجع سابق.

يرتفع كلام المولى، أو يفقد منه شيء. بل إن نسخ الحكم مع بقاء التلاوة فيه حكم متعددة منها

١- مراعاة مصالح العباد بتشريع ما هو أنفع لهم في دينهم ودنياهم.

٢- التطور في التشريع حتى يبلغ الكمال.

٣- اختبار المكلفين باستعدادهم لقبول التحول من حكم إلى آخر ورضاهم بذلك.

٤- اختبار المكلفين بقيامهم بوظيفة الشكر إذا كان النسخ إلى أخف، ووظيفة الصبر إذا كان النسخ إلى أثقل(١) ومع الإقرار بهذا النوع من النسخ – نسخ الحكم مع بقاء التلاوة – إلا أن هنا سؤالا يجب طرحه **هل الآيات المنسوخة والتى مازالت باقية فى المصحف آيات معطلة المعنى يتلوها المؤمنون للتبرك المحض فحسب؟**

وحتى نجيب عن هذا السؤال إجابة صحيحة لابد من وقفة تأمل وتدبر فى قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾(٢) حيث إن هذه الآية الكريمة فيها قراءات متواترة فقد **(قرأ ابن عامر ما ننسخ من آية بضم النون وكسر السين بمعنى ما ننسخك يا محمد ثم حذف المفعول من النسخ ومعناه ما آمرك بنسخها أي بتركها تقول نسخت الكتاب وأنسخت غيري أي حملته على النسخ.**

---

(١) الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، ص٥٦ دار ابن الجوزى، ط١- ١٤٢٦هـ.

(٢) البقرة آيه ١٠٦.

وقرأ الباقون ما ننسخ بفتح النون والسين من نسخ إذا غير الحكم وبدل يقول نسخ الله الكتاب ينسخه نسخا وهو أن يرفع حكم آية بحكم آخرى قال ابن عباس ما ننسخ من آية أي ما نبدل من حكم آية بحكم آخر.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو أو ننسأها أي نؤخر حكمها وحجتهما أن ذلك من التأخير فتأويله ما ننسخ من آية فنبدل حكمها أو نؤخر تبديل حكمها فلا نبطله نأت بخير منها ويكون المعنى ما نرفع من آية أو نؤخرها فلا نرفعها وقرأ الباقون أوننسها بضم النون(١) وبالنظر فى معاجم اللغة تبين أن كلمة **نُنْسِهَا** على هذه القراءة المتواترة مأخوذة من النسيان على اعتبار أن المصدر أصل المشتقات(والنسيان مشترك بين معنيين: أحدهما ترك الشىء على ذهول وغفلة وذلك خلاف الذكر له والثانى الترك على تعمد وعليه ﴿.... وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴿١٣٧﴾﴾(٢"٣) أما القراءة الأخرى المتواترة **ننسأها** فالمعنى (نسأ الأمر أخره، ونسأته فانتسأ أى تأخر(٤) وعليه فيكون معنى القراءة الأولى ننسها الترك، ومعنى القراءة الثانية ننسأها التأخير فما هو القدر المشترك بين الترك والتأخير؟ والذى أراه أن النسيان ترك مطلق، وأن التأخير ترك مؤقت وبالتالى تكون قراءة ننسأها موضحة للمراد من قراءة ننسها، والقراءات يفسر بعضها بعضا، ومن ثم فيكون الترك مؤقتا لعدم توافر الشروط التى يجب توافرها حتى تتنزل الآية على الواقع ولذا (جاءنا الإمام الزركشى فى البرهان ثم من بعده الإمام السيوطى فى الإتقان بنظرية جديدة يفسران فيها قوله تعالى: **(أَوْ نُنْسِهَا)**أى نؤخرها، والنسء التأخير

(١) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ص ١٠٩ –١١٠ تحقيق: سعيد الأفغانى ط٢ –١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

(٢) البقرة من الآية ٢٣٧.

(٣) المصباح المنير، الفيومى ج٢ ص٦٠٤ وانظر تاج العروس ج ٤٠ص ٨١، وانظر أساس البلاغة، الزمخشرى ص٦٣١.

(٤) المرجع السابق ص ٦٢٩.

كما هو معلوم من لغة العرب. وهذه النظرية تقول إن كثيرا من الآيات التى يظن بعضهم أنها منسوخة هى ليست كذلك؛ بل لها شروط متى توفرت هذه الشروط كان حكمها ساريا، وإذا فقدنا شرطا من هذه الشروط أجلنا حكمها إلى الوقت المناسب([1]) وهذا النظرية تحل ما يمكن أن يتهم به القرآن من أن به آيات معطلة؛ فالمسألة ليست راجعة إلى الآية، وإنما راجعة إلى الشروط التى يجب أن تتحق حتى نطبق الآية تطبيقا صحيحا فمثلا عندما يكون المسلمون مستضعفين كحالهم فى الحبشة يوم ذاك يكون شعارهم **(لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)**([2]) أما عندما تكون السيادة بأيدهم فعليهم حفظ كليات الشريعة، وتأديب من يخرج على النظام([3]) يقول (ﷺ): **(انصر أخاك ظالما أو مظلوما). قالوا يا رسول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما؟ قال (تأخذ فوق يديه**([4]) (هذه هى نظرية "**النساء**"أى أن الآيات ليس فيها ناسخ ومنسوخ وأنها كلها للهداية، وأن أى واحدة منها تصلح لحال من الأحوال([5]) وإلى ذات هذا المعنى ذهب الدكتور/ عبدالصبور شاهين([6]) حيث يقول: (لابد أن نعترف إلى أن المواضع المقول فيها بالنسخ، قد تحتوى من المعانى والأحكام مالايزال قيما يفيد الحياة والمجتمع فالقول

(١) وقال الإمام ص ٨١ مرجع سابق.

(٢) الكافرون آية ٦.

(٣) انظر المرجع السابق ٨١ وما بعدها.

(٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب: المظالم والغصب، باب: أعن أخاك ظالما أو مظلوما (١٢٨/٣) حديث رقم (٢٤٤٤).

(٥) وقال الإمام ص ٨٢ مرجع سابق.

(٦) عبد الصبور شاهين (١٨ مارس ١٩٢٩– ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠م ١٧ شوال ١٤٣١ هـ)، مفكر إسلامي مصري ومن أشهر الدعاة الإسلاميين في مصر والعالم الإسلامي، خطيب مسجد عمرو بن العاص أكبر وأقدم مساجد مصر سابقًا، له عدة مؤلفات منها المفصل لآيات القرآن فى عشر مجلدات انظر الموسوعة الحرة.

بنسخه هو إيقاف لنصوص ذات أثر عميق فى سير العقيدة وتدرجها التربوى ولنأخذ على ذلك مثالا واحدا فقد قيل إن قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾(١) منسوخ بالآية التالية التى تقول: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾(٢) والظاهر من تتابع الآيتين على هذا النحو قد يدل على صواب القول بالنسخ، ولكن تأمل معناها قد يدل على أنه لا ضرورة لذلك، فليس مستحيلا أن يثبت الفرد لعشرة والمائة لألف ولئن كان ذلك ليس واردا كثيرا فإنه لو حدث لكان موقفا رائعا، وعملا بطوليا لايأباه القرآن، ولا يستبعده الدين فلا ضرورة للقول بالنسخ، وإنما يستفاد من كل نص بحسب الظروف التى تتعرض لها الجماعة المؤمنة.

ولذلك نستطيع الجزم بأن القرآن كله موضوع للإيمان، وللعمل بمقتضاه حسب الوسع والطاقة دون إعنات، أو تعسير ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ ...﴿٢٨٦﴾ ﴾(٣) ودون تعطيل لبعض نصوصه التى نزلت دائما علاجا لمواقف بشرية يتوقع أن تتكرربين حين، وآخر وفى مكان أوآخر، وبمناسبة وأخرى(٤).

وبهذ النظرية المستندة إلى بعض القراءات المتواترة تكون الآيات المنسوخة آيات غير معطلة، وأنه يمكن اللجوء إليها؛إذا توافرت الشروط التى تمكن من تطبيق الآيات المنسوخة تطبيقا صحيحا.

---

(١) الأنفال آية ٦٥.

(٢) الأنفال آية ٦٦.

(٣) البقرة من الآية ٢٨٦.

(٤) تاريخ القرآن، د. عبدالصبور شاهين، ص ٣٣، نهضة مصر ط٣ -٢٠٠٧هـ.

الخاتمة

١- إن النسخ له معان متعددة فى لغة العرب منها الإبطال والإزالة، ومنها نقل الشىء تقول نسخت الكتاب أى نقلته، وعلى إثر تعدد معانى النسخ فى اللغة تعددت أيضا تعريفات الأصوليين للنسخ وإن كان يمكن القول أن تعريفات الأصوليين لا تخرج عن كون النسخ رفعا للحكم أو إبطالا له بحكم متراخ عنه

٢- أما الحداثيون فيرون أن معانى النسخ فى اللغة متناقضة حيث إن النسخ قد يكون بمعنى الإبطال أو النقل، والأول محق والثانى إبقاء وهذا يدل على مستوى متواضع فى اللغة لم يستطع صاحبه التفريق بين الاستعمال الحقيقى، والاستعمال المجازى.

٣- أما عن تعريف الحداثيين للنسخ فمنهم من ذهب إلى أن النسخ بالمعنى الأصولى محض اختراع من الأصوليين، اضطروا إليه حتى يستطيعوا التعامل مع الكم الهائل من الآيات المتناقضة!!! ومنهم من ذهب إلى أن النسخ هدم للمطلق، وفتح للمغلق الخ، ولايخفى مراد هؤلاء.

٤- أما عن أدلة وقوع النسخ فقد تباينت المواقف حتى فى المدرسة الواحدة فمن الأصوليين من يرى أن النسخ واقع بين الشرائع وفى الشريعة الواحدة، ومنهم من ذهب إلى أنه لانسخ فى القرآن؛ لأن النسخ ضرب من الباطل، والقرآن منزه عن ذلك، ومنهم من يرى إلى أن النسخ متوجه للآيات الحسية التى لم يؤمن بها السابقون غالبا. وأما الحداثيون فمنهم من أقر بوقوع النسخ ولكنه يدعو لاستمراره حتى بعد وفاة النبى (ﷺ)، ومنهم من ذهب إلى أن النسخ واقع فى أم الكتاب وليس فى القرآن ومنهم من ذهب إلى أن النسخ متوجه إلى الآية الحسية كما قيل من قبل.

٥- أما عن أنواع النسخ فإن نسخ التلاوة والحكم، أوالتلاوة دون الحكم هما محل نزاع بين العلماء منهم من أجاز اعتمادا على بعض آثار صحت عن الصحابة، ومنهم من منع لأن هذه الآثار على الرغم من النزاع حول فهمها إلاأنها أخبار آحاد لا تصل إلى رتبة أن يثبت بها قرآن وهذا الرأى الأخير هو الأولى بالقبول لأن البحث العلمى الموضوعى ينتهى إليه وحتى لا نفتح باب شر على الأمة اعتمادا على بعض مرويات متكلم فى سندها ومتنها، ولهذا فإن الحداثيين رأوا فى نسخ التلاوة والحكم، أو التلاوة دون الحكم فرصة سانحة من أجل الإجهاز على مصداقية القرآن الكريم وتواتره.

٦- أما عن نسخ الحكم دون التلاوة فإن هذا النوع من النسخ هو المجمع عليه إلا عند من ينكر النسخ أصلا، وهو واقع فى القرآن ولاسبيل إلى إنكاره؛ لأن الآية الناسخة والمنسوخة قد ثبتت قرآنيتهما بالتواتر، ومازالتا باقيتين فى المصحف، يتعبد بتلاوتهما، وأن هذا النوع من النسخ يدل على رحمة الله بعباده، وعلى تدرج الشريعة، وليس فيه مايستلزم القول بالبداء، وأن كتاب الله لم يفقد منه شىء.

٧- ومع هذا كله فإن الآيات المنسوخة ليست معطلة، وإنما يمكن تطبيق هذه الآيات إذا تحققت جملة من الشروط يمكن معها تطبيق الآية المنسوخة على وجهها الصحيح كما سبق بيان ذلك.

٨- ومهما يكن من شىء فلا بد من نقد داخلى لبعض قضايا التراث الشائكة، ووضعها على بساط البحث العلمى النزية حتى لانترك الفرصة لأصحاب القلوب المريضة، والذين يتربصون بالأمة الدوائر أن يطعنوا الأمة فى أقدس

ما تؤمن به ألا والقرآن الكريم الذى تعهد الله بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾(١).

وفى النهاية فإن الموضوعات التى أراها جديرة بالدراسة هى هذه الموضوعات التى تعالج بحكمة وموضوعية نقاط التماس مع الأفكار الحداثية حتى يتسنى للدعاة معرفة وجه الحق فى هذه النقاط الشائكة، وحتى يتمكنوا من اجتياز هذه المناطق الملغومة بقدرة وأمان.

ومن هذه الموضوعات مايلى:

١- القرآن الكريم بين الفرق الغالية والحداثيين دراسة مقارنة.

٢- قضية الوحى عند الحداثى محمد أركون دراسة نقدية.

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا ومولانا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(١) سورة الحجر آية ٩.

المراجع والمصادر

أولا: القرآن الكريم

١- الإتقان فى علوم القرآن، الإمام جلال الدين السيوطى، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٣٩٤هـ١٩٧٤م.

٢- الإحكام فى أصول الأحكام، على بن أحمد بن حزم الأندلسى، دار الحديث، ١٤٠٤هـ.

٣- الإحكام فى أصول الأحكام، على بن محمد الآمدى، تحقيق الشيخ: عبد الرزاق عفيفى، دار الصيمعى، ط١ -١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن على بن محمد الشوكانى، تحقيق: أحمد عزو، دار الكتاب العربى، ط١ -١٩٩٩م.

٥- الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزى، ط١-١٤٢٦هـ.

٦- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعى، دار الكتاب العربى، بيروت لبنان، ط ٢-١٣٩٣هـ١٩٧٣م.

٧- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط ١٥.

٨- الآيات المنسوخة فى القرآن الكريم، د. عبدالله بن محمد الأمين الشنقيطى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٩- البرهان فى علوم القرآن، بدر الدين الزركشى، تحقيق: محمد أبى الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى، ط١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسينى، باب نسخ دار الهداية.
١١- تاريخ القرآن، د. عبدالصبور شاهين، نهضة مصر، ط٣ -٢٠٠٧هـ.
١٢- تاريخية الفكر العربى الإسلامى، د. محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح - مركز الإنماء القومى، بيروت ط٢ -١٩٩٦م.
١٣- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الطبعة التونسية، دار سحنون للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
١٤- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٠م.
١٥- تفسير القرآن العظيم، الإمام: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٦- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير جعفر الطبري، تحقيق الشيخ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٧- الجامع الصحيح المختصر، الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ١٩٨٧م.
١٨- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم الإمام، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت.
١٩- جدلية الخطاب والواقع، يحيى محمد، مؤسسة الانتشار العربى ٢٠٠٩م.

٢٠- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغانى ط٢ -١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢١- الحداثة وموقفها من السنة، د. الحارث فخرى عيسى عبدالله، دار السلام ط١ ٢٠١٣م.
٢٢- ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة، عبدالله بن محمد بن الصديق الغمارى، دار الإمام النووى، ط١ - ٢٠٠٨م.
٢٣- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الإمام: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل الريان، للطباعة والنشر ط ٢-١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٤- السلسلة الضعيفة، الشيخ: محمد ناصر الدين الألبانى، مكتبة المعارف ط١.
٢٥- سند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب (ﷺ) وأقواله على أبواب العلم الإمام ابن كثير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة ط١ ١٤١١هـ.
٢٦- شرح مشكل الآثار أبوجعفر أحمد بن محمد الطحاوى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ط١-١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٧- فتح البارى شرح صحيح البخارى، الإمام: ابن حجر العسقلانى، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
٢٨- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، للعلامة: عبد العلى محمدبن نظام الدين السهالولى، تحقيق: عبدالله محمود محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٩- الكتاب والقرآن، محمد شحرور، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٠- كيف نتعامل مع القرآن، الشيخ: محمد الغزالى، مدارسة أجراها عمرو عبيد حسنة، طبعة نهضة مصر، ط٧-٢٠٠٥م.
٣١- لسان العرب جمال الدين ابن منظور، تحقيق: عبدالله على الكبير وآخرين، دار المعارف.
٣٢- المحصول فى أصول الفقه القاضى أبوبكر بن العربى، تحقيق: حسين على البدرى وآخرين، دار البيارق عمان.
٣٣- المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبو شهبة، ص٣٣٥، مكتبة السنة القاهرة، ط٢ -١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣٤- المستصفى فى علم الأصول، الإمام الغزالى تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.
٣٥- مفهوم النص دراسة فى علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء المغرب، ط١ -٢٠٠٤م.
٣٦- ملتقط جامع التأويل لمحكم التنزيل، لأبى مسلم الأصفهانى جمعه سعيد الأنصارى الهندى، طبع بمدينة كلكتا المحروسة، بمطبعة البلاغ ١٣٣٠هـ.
٣٧- من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامى، د. محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى ط١-١٩٩١م.
٣٨- من النص إلى الواقع محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه، الدكتور: حسن حنفى، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٣٩- منهاج الوصول إلى علم الأصول، الإمام: ناصر الدين البيضاوى، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت لبنان ط١- ٢٠٠٨م.

٤٠- المنهاج شرح صحيح مسلم، بن الحجاج الإمام يحيى بن شرف الدين النووى، دار إحياء التراث العربى، بيروت ط٢ -١٣٩٢هـ.
٤١- النبأ العظيم، د. محمد عبدالله دراز، دار الثقافة، الدوحة ط ١٩٨٥م.
٤٢- النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ محاولة فى إعادة بناء العقائد، د. على المبروك، دار التنوير.
٤٣- النسخ عند الأصوليين، د. على جمعة، نهضة مصر، ط١ -٢٠ ٠٥م.
٤٤- النسخ فى القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية، د. مصطفى زيد دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٣ -١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.
٤٥- النص القرآنى أمام إشكالية البنية والقراءة، د. طيب تيزينى، دار الينابيع دمشق ١٩٩٧م.
٤٦- نظرات فى القرآن، الشيخ محمد الغزالى، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٥م.
٤٧- نظرية النسخ فى الشرائع السماوية، د. شعبان محمد إسماعيل- دار السلام للطباعة والنشر، ط١ -١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٨- وقال الإمام المبادىء العظمى، الدكتور: على جمعة، الوابل الصيب الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
الفصل الأول: حقيقة النسخ وأدلة وقوعه	٩
المبحث الأول: حقيقة النسخ	١١
• حقيقة النسخ فى اللغة	١١
• حقيقة النسخ عند الأصوليين	١٤
• تعريف الإمام الغزالى	١٤
• تعريف الإمام البيضاوى	١٤
• حقيقة النسخ عند الحداثيين	١٦
• تعريف نصر حامد أبوزيد	١٧
• تعريف محمد أركون	١٧
• الرد على محمد أركون	١٧
• التعريف الوظيفى للنسخ عند الحداثيين	١٨
• الفرق بين النسخ والتخصيص	١٩
• الفرق بين النسخ والاستثناء	٢٠
المبحث الثانى: أدلة وقوع النسخ	٢١
الأدلة من القرآن الكريم	٢١
القول الأول: النسخ واقع بين الشرائع وفى الشريعة الواحدة	٢٢
القول الثانى: لانسخ فى القرآن الكريم	٢٤
أدلة أبى مسلم الأصفهانى والرد عليها	٢٦
القول الثالث: الآية بمعنى المعجزة الحسية	٢٨

موقف الحداثيين من أدلة ثبوت النسخ ووقوعه ٣١
القول الأول: أن النسخ ثابت ويجب أن يستمر ٣١
القول الثانى: النسخ واقع فى أم الكتاب ٣٥
القول الثالث: الآية بمعنى العلامة ٣٧
الفصل الثانى: أنواع النسخ ٤١
المبحث الأول: نسخ التلاوة والحكم معا ٤٣
موقف العلماء منه ٤٩
الفريق الأول: الذى يقول بنسخ التلاوة والحكم معا وأدلته
الفريق الثانى: الذى ينكر نسخ التلاوة والحكم معا
الأدلة من النقل
الأدلة من العقل
موقف الحداثيين من نسخ التلاوة والحكم معا
حديث أبى موسى الأشعرى (ﷺ) ومناقشته
النسخ عملية تتم من داخل النبى (ﷺ) والرد على ذلك
هناك قصدية فى عملية اختراق النص القرآنى
النسخ وتاريخية النص
المبحث الثانى: نسخ التلاوة دون الحكم ٥٦
تعريفه وموقف العلماء منه
الفريق القائل بنسخ التلاوة دون الحكم وأدلته
الفريق المنكر لنسخ التلاوة دون الحكم وأدلته
مخاطر القول بنسخ التلاوة دون الحكم
موقف الحداثيين من نسخ التلاوة دون الحكم ٦٥

نسخ التلاوة دون الحكم يقدح فى أزلية النص
نسخ التلاوة دون الحكم اختراق للنص القرآنى
المبحث الثالث: نسخ الحكم دون التلاوة ٦٧
تعريفة وإجماع الأمة عليه
الأمثلة الدالة عليه من القرآن الكريم
حبس الزانيات
عدة المتوفى عنها زوجها
ثبات المجاهد أمام عشرة من الكفار
تقديم الصدقة بين يدى الكلام مع النبى (ﷺ)
الحكمة من هذا النوع من النسخ
هل فى القرآن آيات معطلة
نظرية النساء
الخاتمة ٧٤
فهرس المراجع ٧٧
فهرس الموضوعات ٨٢